



بقلم
واصف عواضة*

بأقلامهم

الفساد إن حكى

ليس ادل على ذلك من تجربة "ليبان بوست" و"او ام تي" وغيرهما. ثانيا في التوظيف: حصر التوظيف العام بمجلس الخدمة المدنية وفق الكفاية من اجل ملء الملاكات الشاغرة في الادارات العامة، ووقف التعاقد نهائيا، وتحرير المواطن من الوساطات. ثالثا في القضاء: تحرير القضاء من سلطة السياسة عبر انتخاب مجلس القضاء الاعلى من القضاة انفسهم، وايلاء المجلس صلاحية اختيار القضاة وتشكيلاتهم. رابعا في التلزميات: حصر التلزميات بادارة المناقصات وتحرير هذه الاخيرة من المداخلات السياسية. خامسا في المعابر والحدود: ضبط عمليات التهريب عبر المعابر والحدود، وتكليف الجيش معاونة ادارة الجمارك في هذا السبيل. سادسا في الضرائب: استحداث قانون جديد يعتمد الضريبة التصاعدية على المداخيل، ينصف ذوي الدخل المحدود ومالية الدولة في آن معا. سابعا في الرقابة: تعزيز الهيئات الرقابية كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة من خلال منحها استقلالية كاملة وسلطة تنفيذية تحاسب المخلين. ان الفساد ينجم عادة عن عاملين رئيسيين: الحاجة او الجشع. اما الحاجة فتتطلب انصافا لذوي الدخل المحدود والمتوسط وتأمين الكفاية لهذه الشرائح، ليس من خلال الرواتب فقط، بل ايضا من خلال تأمين الخدمات الاساسية والضمانات الاجتماعية كالطبابة والتعليم والنقل وغيرهم. اما الجشع فيتطلب سلطة تضرب بيد من حديد المخالفين. عندها تستقيم الامور ويشعر المواطن بأنه في دولة عادلة محترمة لا مزرعة يتناش خيراتنا اصحاب النفوذ. على ان بيت القصيد في محاربة الفساد يبقى في النظام السياسي الذي لا بديل من تطويره. خارج هذه المعادلة يبقى الموضوع صرخة في واد.

* عضو مجلس نقابة المحررين

ما من شك في ان مكافحة الفساد ستكون المهمة الاكثر صعوبة وتعقيدا امام الحكومة اللبنانية المقبلة، اذا قررت فعلا التصدي لهذه الآفة المزمته في تاريخ لبنان. ليس سرا ان المواطن اللبناني يتساءل بنوع من السخرية عن هوية الفاسدين في هذا البلد، طالما جميع الفرقاء السياسيين الذين يفترض ان تشكل منهم الحكومة، اعلنوا عزمهم ويعلنون انهم سيكونون رأس الحربة في مكافحة الفساد. وهو ما يحمل الناس الطيبين على تحسس جيوبهم خشية المال الحرام. المفارقة ان مناخ الحريات في لبنان لم يترك سترا مغطى لاحد في موضوع الفساد. فالناس تنتشق الفساد يوميا وتتجرعه كالهواء والماء منذ زمن طويل، من دون ان تكون للسلطات المختصة ما يشفي الغليل في هذا المجال، الى درجة بات الفساد ثقافة تمتد اناملها الى مختلف القطاعات. وحبذا لو كان الفساد رجلا لقتلناه واسترحنا. على ان الحديث عن مكافحة الفساد في هذه المرحلة يحمل في طياته الكثير من المغالاة والمبالغة، ليس فقط على سبيل النيات، بل ايضا على مستوى العجز عن قطع دابر هذه الآفة في ظل نظام سياسي طائفي يشكل بيئة صالحة لتمادي الفاسدين، بل ويؤمن الحماية لهم، في ظل قصور فاضح عن المحاسبة. فالسلطة العاجزة عن محاسبة حاجب في الدولة (مع كامل الاحترام للحجاب) هي بالتأكيد عاجزة عن توجيه اصابع الاتهام الى اي مرجع او موظف يتمتع بحماية طائفته الكريمة. من هنا تبدو المهمة عسيرة "من تحت"، ويسيرة "من فوق". بمعنى اوضح يفترض ان تبدأ الحرب على الفساد من النظام السياسي الطائفي، واستبداله بنظام وطني يكون فيه كل اللبنانيين مواطنين متساوين متكافئين، لا فرق ان يكونوا كلهم ابناء ست او ابناء جوارى. اذ لا يستقيم بلد يكون ابناءؤه ابناء ست و ابناء جارية في آن معا. عندها فقط يمكن القضاء على الفساد وفق المعايير والاسس الآتية: اولاً في الادارة: الفصل ما امكن بين الموظف والمواطن من خلال تعزيز المكننة الادارية. وهو ما تعتمده معظم الدول المتقدمة.